

طرف من فلسفة القانون

القانون الطبيعي

لم يألف الناس أن يقرءوا في المجلات الأدبية الشائعة عندنا شيئاً عن القانون ، كما لم يألف المشتغلون بالقانون عندنا الكتابة إلى هذه المجلات . ولعل هذا أو ذاك راجع إلى ما يعتقده الناس — عامتهم وخاصتهم — من أن القانون مادة جافة يستعصى على الكافة فهمها ، ويتعذر على أفهام غير الفنيين إدراكها والآلفة بها . وتلك عقيدة هي إلى الوهم أقرب منها إلى الحقيقة . فليس من شك أن الأدب قوام القانون ؛ فهو للقانون لحمته وسداه . وشأن القانون في ذلك كشأن سائر العلوم ، لا يجد القارئ متعة في قراءتها إلا إذا امتازت بطلاوة العبارة ، ومثانة الأسلوب ، وحسن انتقاء الألفاظ ، لتقريب المعاني إلى الأفهام .

وأخصب ميدان للأدب في نطاق القانون نجده في تلك الأسفار النفيسة التي ترد القانون إلى الفلسفة ، فتجرده من قيود النصوص وأغلال التشريعات ؛ لتسمو به إلى علياء المثل العليا التي توحى الطبيعة وتكن في سر الوجود . وهذا هو المعنى الذي تنطوى عليه فكرة القانون الطبيعي .

انبعثت فكرة القانون الطبيعي من فلاسفة اليونان . فقد استرعى نظرهم تشابه سلوك الناس في المجتمع ، على اختلاف ميولهم ومشاربهم ومناطق وجودهم ، فعزوا هذا التشابه إلى وجود مبادئ أساسية مثالية تسود في سائر المجتمعات ولا تتأثر باختلاف المكان ومر الزمان . تلك المبادئ هي التي يرمز إليها باسم الضمير والشرف والاستقامة والفضيلة ، وغير ذلك من مكارم الأخلاق ، ويخضع لسلطانها البشر في مشارق الأرض ومغاربها ، دون أن يكون لهم عليها أدنى سلطان ؛ لأنها أسمى من أن تسير الإرادة البشرية ، أو تخضع لسلطانها . وقد تطرّق فلاسفة اليونان من هذه المشاهدات إلى البحث في أصل هذه المبادئ وعلة اتساقها وعدم تحولها . فلاححت لهم بارقة قانون أبدي ، لا يتحول

أو يتبدل ، وإليه تشخص ألبصار الذين حاق بهم ظلم من جراء تطبيق القوانين الوضعية . واستهوت هذه الفكرة شعراء اليونان ، فطفقوا يشيدون في أشعارهم بمزايا هذا القانون وسمو مبادئه ، وقالوا عن هذه المبادئ إنها « فطرة الله التي فطر الناس عليها » وإن كل انسان يولد على هذه الفطرة . وخلع فلاسفتهم على هذا القانون الذى يأمر بالعدل والإحسان ، وينهى عن الشر والبغى اسم « القانون الطبيعى » ، ونعتوه بأنه سمة « العقل المستقيم » ليس كمثلته شئ ، لأنه من وحى الله ذى الجلال .

وتلقف فقهاء الرومان فكرة القانون الطبيعى ، ونسجوا بصدها على منوال فلاسفة اليونان ، فوصفوه بأنه القانون الذى يهتدى دائماً إلى سبيل العدل والخير ، ولا يتحول عن هذا السبيل . وهذا مايعنيه الفقيه Ulpian بقوله : « إن حدود القانون هى الاستقامة ، والكف عن الأذى ، وأن تعطى كل ذى حق حقه » . وبذلك يبدو القانون الطبيعى فى ثوبه التقليدى كمجموع المبادئ التى يهتدى إليها المرء بفطرته ، وينساق إليها بإرشاد عقله وهوى سليقته . فهناك من مبادئ السلوك ما يحس الفرد بطبيعته بوجوب التقيد بها فى علاقته بخالقه ، أو بأمثاله فى المجتمع ، أو فى محاسبته لنفسه . فىرى نفسه مدفوعاً إلى إتيان بعض الأفعال التى تنسجم مع طبيعته كفعل الخير ومراعاة النظام ، أو منصرفاً عن الأفعال التى ينفر منها بطبيعته أيضاً ؛ لأنها مجلبة للأذى أو مخلة بالنظام . فالعبادة والخضوع والإيمان من مقومات السلوك فى علاقة الفرد بربه ، وكلها نتائج حتمية لحقيقة أساسية هى أن الانسان خلق ضعيفاً ومحتاجاً إلى الرعاية ؛ فهو يترع بطبيعته إلى أن يستمد من قدرة الخالق ما يقوى به ضعفه ، ويلتمس منه أن يكلاه ويرعاه . كما أن حب ذوى القربى والوفاء بالعهد وطاعة أولى الأمر ، كحدود لعلاقة الفرد بأمثاله فى المجتمع ، تنسجم كلها مع كونه نزاعاً إلى الاجتماع بطبيعته ؛ فيتهدى بغريزته إلى أن القتل والسلب أمور تتنافى مع الطبيعة ، وتآبها النفوس السليمة .

أما فيما بين الفرد ونفسه ، فإن كبت جماح النفس عن الانفاس فى الشهوات ، وصرفها عن الانصراف إلى الملمات ، نتيجة حتمية لتنازع عنصرين هما الروح والجسد . ولما كانت الروح أسمى من الجسد ، كان تغليب العنصر الأدنى على العنصر الأسمى متنافراً مع مايجب أن يكون ، أى مع مقتضات العقل السليم .

على أن الإجماع لم ينعقد بين أنصار القانون الطبيعي على مصدر هذا القانون .
 فمنهم من يجرده من كل صبغة دينية فيسندّه إلى طبيعة الإنسان باعتباره كائناً
 اجتماعياً مدركاً . وبذلك لا يلزم للتسليم بوجوده الإيمان بالله ؛ بل يستوى في
 ذلك المؤمنون والملحدون . وفي هذا يقول جروسيوس عن القانون
 الطبيعي إنه من « إملاء العقل السليم الذي يهّدي إلى ما يتضمنه كل فعل من
 خير أو شر تبعاً لتوافقه أو لتنافره مع الطبيعة المدركة نفسها . » ثم نراه يلتقي
 بعبارة الجريئة « لو أن الله غير موجود لظل القانون الطبيعي في الوجود . »
 وقد سرت هذه النظرية إلى أنصار الفكر الحر الذين نجد منهم في فرنسا برودون
 وأوجست كونت وليترى وفويي ، وفي إنجلترا ستيوارت ميل ودارون
 وهربرت سبنسر وهكسلي ، وفي ألمانيا مولسخت وبيخنر وهيجل وغيرهم .
 أما الفريق الآخر من أنصار القانون الطبيعي ، فإنهم يخطّئون الفريق السابق
 فيما زعموه من أن وجود القانون الطبيعي مستقل عن وجود الله . فهو لا يرون
 أن الطبيعة البشرية مع قدرتها على الميل إلى بعض الأفعال والنفور من بعضها
 الآخر ، فإنها عاجزة بذاتها عن أن تجعل من ميلها أو نفورها قواعد ملزمة أو
 أوامر قطعية . فالتسليم بوجود القانون مع إنكار وجود المشرع هراء غير
 مفهوم . فلو محونا تدخل إرادة أسمى من إرادة البشر في خلق القانون الطبيعي
 لاستحال أن نفهم الضرورة الأدبية التي تحمل الإنسان على اتباع مقتضيات
 العقل والحكمة . وقد يرد على ذلك بأن الإنسان إنما يتبع هدى العقل بدافع
 من مصلحته . ولكن المصلحة الذاتية لا تصلح وحدها أساساً لإلزام الفرد
 بأن يسير على مقتضى العقل ؛ فقد يكون من سعة الحيلة أو من القوة بحيث
 لا يخشى مغبة السير على هواه .

ويخرج أنصار هذا الاتجاه من هذا التدليل بتقرير أن الله يملئ القوانين
 الطبيعية ويصّرنها بمكانها من الأشياء والأفعال بما يمنحه إيانا من نور العقل ووحى
 الضمير . ولا يسوغ أن نستنتج من القول بأن هذه القوانين مطبوعة في قلوبنا ،
 وكائنة في ضمائرنا ، أنها مستمدة من طبيعتنا ، بل إن لنا مجرد القدرة على تحصيلها
 من مشاهدة الوقائع المختلفة واستخلاص مختلف النتائج من هذه المشاهدات .
 ومهما يكن من أمر الخلاف حول مصدر القانون الطبيعي ، فإن فكرته
 استقرت في نطاق القانون ، فانتقلت من أيدي الشعراء والفلاسفة ورجال الدين

إلى أيدي علماء القانون الذين حاولوا — منذ القرن السادس عشر — أن يقابلوا بينه وبين القانون الوضعي . فقسموا القانون بمعناه العام إلى طبيعي ووضعي . وعرفوا الأول بأنه مجموع المبادئ الأزلية ، السابقة على خلق البشر ، والتي تفرض سلطانها على كل كائن حي ، دون أن تتأثر بالزمان والمكان ؛ لكونها مستمدة من طبيعة الأشياء ، ومن ثم لا تخضع لعوامل التحول . أما القانون الوضعي فهو مجموع التشريعات التي يضعها الإنسان بدافع الضرورات الاجتماعية . فالأول نالده سماوى على حين أن الثانى طريف بشرى . واستطردوا من هذه المقارنة إلى القول بوجوب وضع القانون الطبيعي موضع الصدارة من القانون الوضعي ، وفرضوا على المشرع أن يستلهم قواعد الثانى من الأول ، وأن يحاول جهد الطاقة أن يكون تشريعه مطابقاً للمبادئ السامية التي يتضمنها القانون الطبيعي ، وبذلك يكفل الخير للناس جميعاً ؛ إذ يبصّرهم بأنجع الوسائل لتحسين حالهم وتحقيق سعادتهم وهناءتهم .

على أنه إذا تم شيء بدا نقصه ؛ فما إن بلغ القانون الطبيعي قمة المجد بحيث أصبح عماد فلسفة القانون في القرن الثامن عشر حتى لقي مقاومة عنيدة من جانب بعض المفكرين . واشتدت هذه المقاومة حتى انقلبت إلى هجوم عنيف في منتصف القرن التاسع عشر ، حين تراجع القانون الطبيعي أمام هجمات المذاهب الوضعية الواقعية التي اجتذبت إليها كثيراً من فطاحل علماء القانون ؛ لما امتازت به من بساطة ووضوح مرجعها استناد هذه المذاهب إلى الوقائع المادية الملموسة ، وإنكار تأثر القانون بما عداها من العوامل المعنوية أو المبادئ المثالية .

فمن معترض بأن القول بوجود قانون عام شامل لا يتأثر بمرور الزمان ولا بتغير المكان ضرب من ضروب الخيال . وفي ذلك أرسل پاسكال عبارته المشهورة : « Justice en deçà, injustice au delà des Pyrénées » التي أثارَت نائرة أنصار القانون الطبيعي ، فرموه بالمهاترة وإلقاء القول على عواهنه .

ومن منكر لوجود قانون مستقل عن إرادة البشر ومستمد من طبيعة الأشياء ؛ وهؤلاء هم فقهاء الألمان ومن نحائهم من المفكرين الذين لا يرون في القانون إلا حدثاً بشرياً ، ويرون أن البحث فيما وراء ذلك لا يدخل في علم القانون ؛ إذ أنه من قبيل البحث فيما وراء الطبيعة ، وليس ذلك من شأن علماء القانون .

ويستندون في ذلك إلى أن التاريخ لا يحوى في أى عصر من العصور ما يؤيد هذه النظرية . بل إن القانون الرومانى والقانون الفرنسى القديم تضمنتا أنظمة تتعارض تماما مع أخص المبادئ المتبعة من القانون الطبيعى في نظر أنصاره .

إزاء هذه الحملات المتكررة عمد بعض الفقهاء المحدثين من أنصار القانون الطبيعى إلى تناول فكرته ببعض التعديلات حتى تسير اتجاه الفكر الحديث . فأعلنوا أن أساس هذا القانون هو تلك المبادئ المستقرة التى لا يعتريها التغيير ، والتى توحى وجوب تحقيق العدالة بين أفراد المجتمع ، وتقرض على كل فرد أن يشعر أن من أئزم واحسانه أن يحترم حقوق الأفراد الآخرين بالقدر الذى يقتضيه تحقيق العدالة الاجتماعية وكفالة النظام الاجتماعى . أما تحديد ذلك القدر ومقتضى تلك العدالة وحدود هذا النظام ، فأمور لاسبيل إلى وضعها على أساس مستقر ؛ إذ أنها مرتبطة بأحداث المجتمع ، وهى دائمة التطور والتغير والتحول ؛ كما أنها تتأثر باختلاف وجهات النظر في تحديد معنى العدالة والنظام ، وتباين الأفكار عن حدود السلطة والحرية ، وعن حق الجماعة وحقوق الفرد ، وما يترتب على ذلك الاختلاف وهذا التباين من تغلب بعض هذه القوى المتعارضة على بعضها الآخر . فترجيح إحدى الكفتين على الكفة الأخرى لا يخضع لمعيار ثابت ولا يسير على وتيرة واحدة . فكما تبين الخطأ من الانتصار لإحدى هذه القوى وتغليبها على الأخرى تغير الاتجاه وقلبت الأوضاع ، وهو ما يؤدى إلى تعديل جوهرى في نظام المجتمع ، ثم إلى تغير حدود العدالة كرد فعل مباشر لهذا التعديل .

وما من شك في أن هذا التحوير في فكرة القانون الطبيعى — كما أورثتنا إياه التقاليد — يؤدى إلى مسخها . فكيف يتصور أن يتخذ هذا القانون نبراساً لهذهاية الإنسانية بعد أن أصبحت مبادئه عرضة للتبدل والتحول على هذا النحو ، فتجرد بذلك من أهم خصائصه ؟ أفلا يؤدى القول بتغير حدود القانون الطبيعى إلى تقويض دعائمه وهدكياته ؟ وماذا يجدى المشرع أن يستلهم أحكامه من تلك المبادئ التى لا يقر لها قرار ! ثم إن عيب هذا المذهب الأساسى هو في اغفاله تعيين السلطة التى يؤول إليها أمر تحديد هذه الحدود المتغيرة بطريقة لا تقبل الجدل . فمن ذا الذى يخضع الحد القانونى الطبيعى لحالة اجتماعية معينة في زمن معين ؟ لاشك أن كل هذه الاعتراضات كفيلة بالاعتراض عن مسaire

أنصار « مذهب القانون الطبيعي ذى الحدود المتغيرة » فيما ذهبوا إليه من المباحدة بين هذا القانون وبين أصله التقليدى .

ولقد زادت الحرب الأخيرة حماسة لفكرة القانون الطبيعي كما بدت في ثوبها التقليدى . فقد كشفت هذه الحرب الطاحنة عن الهاوية السحيقة التى تردت فيها الإنسانية من جراء ذلك العدوان الوحشى على أوليات مبادئ العدالة . فازدادت بذلك حاجتنا إلى مضاعفة الجهود بغية تحقيق العدالة بين الناس على وجهها الأكمل . ولعل أشد الناس عداوة للقانون الطبيعي لا يمارون في وجوب أن يكون للإنسانية مثل أعلى تهدف إليه وتسعى جاهدة إلى تحقيقه . يجب إذن أن تتركز كل الجهود حول تقريب النظام القانونى الوضعى من هذا المثل الأعلى ما استطعنا إلى ذلك سبيلا .

وليس عسيراً أن نلمس هذا المثل الأعلى في فكرة القانون الطبيعي ، إذا عمدنا إلى تحليله من تلك الأفكار الخيالية التى تلحقه بما وراء الطبيعة ، فتجعله بذلك فوق مستوى إدراك البشر .

فمن المسلم به أن جوهر القانون هو النظام الذى يكفله الحاكم . فليس تمة من يجادل في أن المجتمع لا يمكن أن يقوم إلا على دعائم ثابتة من نظام مستقر . واستقرار النظام في المجتمع يقتضى نوعاً من التوجيه الذى يفرض على الأفراد بدافع أسمى من إرادتهم . ففكرة النظام يجب أن تسبق في وجودها وسائل تحقيقه . والقانون الطبيعي هو منبت هذه الفكرة ومستقرها ، فهو باعتباره قانوناً كامناً في طبيعة الإنسان كفيلاً بأن يفرض نفسه كضرورة لإعداد الجماعة لقبول النظام ورسم الخطة الاجتماعية التى تهدى أعضاء المجتمع إلى الطريق القويم .

محمد على عزت